

توقعات السوق الأسبوعية

March - 5 April 2015 30

3ص	اقتصاديات	اليوان الصيني يقترب من الانضمام إلى حقوق السحب الخاصة - بيبتر روزينتريش
4ص	أسواق الفوركس	طلب الملاذ الآمن يرسل زوج اليورو/الفرنك السويسري ما دون 1.05 - إيبك أوزكاردسكايا
5ص	اقتصاديات	أسبوع حافل بالتقلبات في البرازيل - إيبك أوزكاردسكايا
6ص	أسواق الأسهم	الضعف في سوق الأسهم ينظر إليه على أنه مؤقت - لوك لويت
7ص	أسواق الفوركس	أوقات صعبة محتملة أمام الاقتصاد الاسترالي - لوك لويت
8ص	أسواق الفوركس	المراكز الصافية للفرنك السويسري تعود إلى المنطقة الإيجابية - لوك لويت
9ص	إخلاء مسؤولية عن المخاطر	

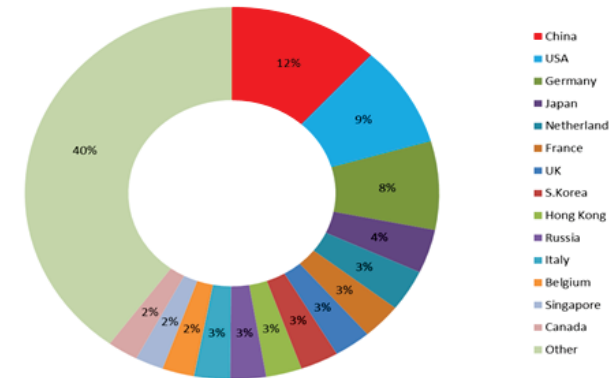
من المحتمل، وليس من قبيل الصدفة، أن صندوق النقد الدولي (IMF) يقوم بمراجعة حقوق السحب الخاصة (SDR) وتأمل الصين بأن يتم تضمين اليوان في سلة العملات الاحتياطي للصندوق. يتم النظر في مزيج سلة حقوق السحب الخاصة (SDR) (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الإسترليني) كل خمس سنوات، وتشير التقارير إلى أن اليوان كان قاب قوسين أو أدنى من التخفيض في 2010. يشير معيار صندوق النقد الدولي (IMF) لضم العملات إلى عملات قابلة للاستخدام بحرية والتي هي "تستخدم بشكل واسع لتسديد الدفعات للتعاملات الدولية ويتم التعامل بها على نطاق واسع في أسواق الصرف الأجنبية." في السنوات الخمسة الماضية، النمو في حجم تعاملات اليوان والاستعمال في التعاملات الدولية قد وصلت إلى ذروة مستوياتها. مع ذلك، المداورات حول "إمكانية الاستخدام بحرية" هي العائق. الشرط الرئيسي في أن يكون اليوان قابلاً للتحويل "بحرية"، لم يستوفى. على الرغم من الجهود القوية من أجل تدويل اليوان، إلا أنها بعيدة عن إمكانية التحويل "بحرية". في حين أن الصين قد وصلت إلى مراحل أخرى مثل نسبة التعاملات العالمية وحجم التعاملات باليوان، الحقيقة البسيطة في أن المستثمرين لا يمكن القيان برهان كبير في الصين من شأنه أن يوقف عملية الضم.

مع ذلك، هذا القرار سياسي بحت. في ظل عدم وجود قواعد صارمة للانضمام إلى حقوق السحب الخاصة (SDR) هناك جانب تقديري حرج فيما يتعلق بمطالبات تصويت أغلبية في مجلس صندوق النقد الدولي (IMF) لأي تغيير. يضح الجانب التقديري مستوى عالياً من الغموض في النتيجة. نحن ندرك السبب وراء قول "لا" ولكن هناك أسباب اضطرارية لمجموعة العشرين (G20) على رأسها الولايات المتحدة لقول "نعم". من الواضح أن الصين على مسار الصعود وتطالب بشكل متزايد بدور على الصعيد العالمي. هذا يمكن ملاحظته من جانب الولايات المتحدة كوسيلة لإدخال الصين إلى مسار السريع لتخفيف القيود المالية، في حين أنها في الوقت نفسه تدمج الصين في دول قيادي مع اعتماد كبير على شركاء مجموعة العشرين (G20). الانضمام إلى حقوق السحب الخاصة والدول الأكبر في صندوق النقد الدولي (IMF) ربما يخفف من الالتزام لبنوك استثمار البنية التحتية الآسيوية (وهذا يشكل مثار قلق للولايات المتحدة).

في المدى القصير وفي ظل ضعف الأسس الاقتصادية لصينية وتوجه الولايات المتحدة نحو رفع في أسعار الفائدة، لا يزال اليوان الصيني يواجه ضغوطات الهبوط. ولكن موقف التدخل الاستباقي لبنك الشعب الصيني (PBoC) في اليوان الصيني والتحفيز القوي إضافة إلى التوقعات بالتعافي في النمو نهاية السنة يجعلنا نتوقع بتعزيز في قوة اليوان الصيني. في حال مضي الصيني في تدويل اليوان الصيني كما سمعنا من شياو تشوان، فإننا نتوقع طلباً مكبوتاً لليوان الصيني (قلق أقل إزاء هجرة رأس المال)

في انعكاس حاد، قام اليوان الصيني تقريبا بشطب جميع خسائر 2015 مقابل العملة الخضراء. جزء من التغير في الاتجاه كان يعزى إلى التحول في التوقعات بشأن الرفع الأول على سعر فائدة بنك الاحتياطي الفدرالي (موجة بيع طبيعية على نطاق أوسع للدولار الأمريكي بسعر منخفض). مع ذلك، هذه الحركة كانت أيضاً مدفوعة من التدخلات الملموسة لبنك الشعب الصيني (FX) في العملات الأجنبية، مما يشير إلى التزام أكبر بالسياسة. في الوقت ذاته، كانت تشو شياو تشوان محافظ بنك الشعب الصيني صاحباً، مما يشير إلى أن هدف الحكومة الصينية هو تدويل اليوان الصيني. هناك دفعة كبيرة من أجل تدويل وترويج اليوان في صورة أصل غير مترابط بالسوق الناشئة ومستقر يمكن التداول به بكل حرية.

Global trade data imports and exports



Source: WTO

أسواق الفوركس

طلب الملاذ الآمن يرسل زوج اليورو/الفرنك السويسري ما دون 1.05

الارتفاع الواسع النطاق في الفرنك السويسري يسحب زوج الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري (USD/CHF) هبوطاً إلى أدنى مستوياته خلال شهر واحد. في ظل توجه بنك الاحتياطي الفدرالي نحو تطبيع السياسة (حتى وإن كان التطبيع سوف يحدث على نحو أضعف مما كان متوقعاً)، القوى المضادة في الدولار الأمريكي من شأنها أن تكبح جماح المكاسب في الفرنك السويسري وتواجه الحركة الصعودية لزوج الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري (USD/CHF) في مساره الهبوطي ما قبل المتوسط الحسابي اليومي 200 (حالياً عند 0.9423).

اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) يتداول ما دون 1.05 للمرة الأولى منذ 12 فبراير

في أسبوع إلى 27 مارس، تداول اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) ما دون ذلك المستوى حيث قبلت الأسواق النطاق الضمني للبنك الوطني السويسري (SNB)، على الرغم من الإقبال الجيد على الشراء في غالبية أزواج اليورو خلال جزء كبير من الأسبوع. هبط اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) إلى 1.04222 بالأمس، وحرك الكسر ما دون عتبة الأحد عند 1.05 بعضاً من التوتر في العقود الآجلة الأوروبية السويسرية، وصلت لغاية 100.890 للمرة الأولى منذ امتناع البنك الوطني السويسري (SNB) عن تخفيض أسعار الفائدة في اجتماع 19 مارس كما كان مقرراً. سجل زوج اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) محاولات كبيرة فوق 1.05 خلال بقية الأسبوع مع توقعات بأن البنك الوطني السويسري (SNB) ربما عاد إلى اللعبة في حين أن التوترات بشأن الاضطرابات في اليونان والضربات الجوية السعودية في اليمن قد عززت من الإقبال على الفرنك السويسري.

في ظل فشل زوج اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) في التحرك على نحو مستدام والعودة في نطاق 1.05/1.10، نحن نرى سيناريوهين محتملين للمضي بهما. بداية، نضال البنك الوطني السويسري (SNB) لمنع الارتفاع في قيمة الفرنك من شأنه أن يثير توترات على صعيد أسواق الفائدة السويسرية بزيادة احتمالية تخفيض طارئ على سعر الفائدة. في هذا السياق، الالتزام الضمني للبنك الوطني السويسري (SNB) بالحفاظ على سعر اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) ضمن نطاق 1.05/1.10 من شأنه أن يحيي رغبة السوق في مواجهة البنك الوطني السويسري (SNB) والحفاظ على زوج اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) أكثر قرباً من الحد الأدنى عند 1.05 بدلاً من سقف 1.10. في ظل التصحيح الجاري لليورو والسخط السياسي بشأن بيئة أسعار الفائدة السلبية، نحن لا نرى أي حاجة مباشرة لإضافة مزيد من الضغط على البنوك وصناديق المعاشات التقاعدية. الضغوطات الآخذة في التراجع على العقود الآجلة الأوروبية والسويسرية تدعم هذا التوقعات. هذا الاستنتاج المنطقي يأخذنا إلى البديل الثاني، وسوف يستفيد البنك الوطني السويسري (SNB) من بياناته الغامضة بعد 15 يناير وإستراتيجية المستوى المستهدف الضمني والسماح لزوج اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) بالتداول بوتيرة مقبول نحو نقطة التعادل والأمل بأن ضغوطات الجانب الصعدي مقابل الدولار الأمريكي لن تدوم طويلاً من أجل موازنة قوة الفرنك بوجه عام.

نحن نراقب عن كثب أسواق الفائدة من أجل متابعة أي توتر من شأنه أن يشير إلى تدخل غير متوقع محتمل من البنك الوطني السويسري (SNB). بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الكلي العالمي، البنك الوطني السويسري (SNB) لا يزال أمامه متسع لتخفيض أسعار الفائدة في حالة وجود طارئ. الأسواق من شأنها أن تمتص التخفيض بواقع 15-25 نقطة أساسية في حال تجسد مخاطر اليورو. (خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي، وعجز مالي في اليونان).

+

اقتصاديات

أسبوع حافل بالتقلبات في البرازيل

مخاطر التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي

نشر البنك المركزي البرازيلي (BCB) توقعات التضخم الربع سنوية له في 26 مارس وصرح بأن التضخم من المتوقع أن يرتفع إلى 7.9% في 2015 إذا بقي سعر الفائدة (Selic) دون تغيير عند 12.75%. من المتوقع أن تتوجه أسعار المستهلك نحو الهبوط إلى 4.9% في 2016، تماشياً من النطاق المستهدف للبنك المركزي البرازيلي (BCB) عند 4.5% +/- 2%. كما نوه البنك إلى أن الضغوط التضخمية من المدى القصير سوف تبقى ماثلة، وذلك يعود غالباً إلى إزالة القيود على الأسعار والانخفاض الملموس في قيمة الريال البرازيلي. ارتفع معدل البطالة بشكل ملموس من 5.3% إلى 5.9% في فبراير. نحن نرى بأن توقعات البنك المركزي تفاؤلية للغاية نظراً إلى التوقعات الاقتصادية الحالي ونتوقع مزيداً من الرفع على سعر الفائدة (Selic) حيث أن البيانات الاقتصادية الكلية في البرازيل تدق ناقوس الخطر بشأن مخاطر التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي.

مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P) يؤكد على تصنيف درجة الاستثمار البرازيلية

تراجعت ضغوطات البيع في الريال البرازيلي وسط تأكيد ستاندرد آند بورز (S&P) على تصنيف درجة الاستثمار البرازيلية (BBB - أدنى درجة استثمار) في بداية الأسبوع إلى 27 مارس. التوقعات بان روسيف من شأنه أن يستمر مواصلة الضغط من أجل تشديد الانضباط المالي في الفترة الثانية من توليها للمنصب حالت دون تدهور محتمل على وقعه فضيحة فساد بتروباس. تم مراجعة توقعات بتروباس هبوطاً إلى تصنيف سلبي من تصنيف BBB- المستقر. هذا انفراج هام في أزمة الريال، بداية لأنها تبديد المخاطر المتصاعدة بالهبوط في التصنيف السيادي إلى مستوى غير استثماري. ثانياً والأهم، مخاطر هبوط التصنيف وحدها كانت كافية لتقود إلى تعديل في المدى الطويل إلى القصير إلى محافظ غير استثمارية، والذي من الواضح أنه كان ضد الريال البرازيلي خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. هذا يعود إلى الضعف في القيمة الضمانية لأصول درجة عدم الاستثمار التي تدفع المستثمرين إلى الابتعاد على الأصول ذات الدرجة الاستثمارية، من أجل رفع أرصدها وتعزيز عوائد المحفظة الخاصة بها. الاستقرار في تصنيف ستاندرد آند بورز (S&P) كان متنفساً جديداً في الريال البرازيلي في أسبوع إلى 27 مارس.

نحن نعتقد بأن الأمر سوف يحتاج إلى جهد إضافي وبعض من الخطوات الملموسة لكي تستعيد روسيف ثقة المستثمرين وإعادة المال والسيولة مجدداً إلى السوق. بالتالي فإن الانفراج في أزمة الريال البرازيلي اعتبرت أمراً مؤقتاً. رفع المجلس النقدي الوطني المستوى المستهدف لسعر الفائدة في المدى الطويل بواقع 50 نقطة أساسية بالارتفاع إلى 6% على الرغم من البطء العميق في الاقتصاد. التقلبات المرتفعة رغم ذلك مستمرة في تدهور معدل العائد على المخاطرة فغي لمراكز المناقلة في المدى القصير ومن شأنها أن تبني دعماً قويا عند المنطقة 3.00/10.

أسواق الأسهم

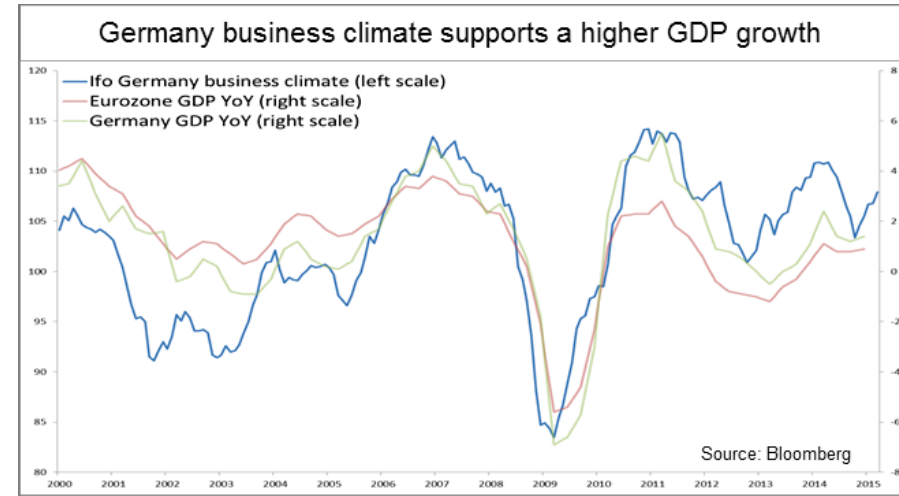
الضعف في سوق الأسهم ينظر إليه على أنه مؤقت

توقعات النمو الأوروبية في تحسن

جاءت قراءة مؤشر إيفو الألماني الأخير مفاجئة على الجانب الصعدي، مما يشير إلى زيادة في التفاؤل وسط الشركات الألمانية على خلفية الهبوط في أسعار النفط، والضعف في أداء اليورو وانعدام التشديد المالي. هذا الانحياز الإيجابي أيضا جاء بتوكيد من الارتفاع في قراءات مؤشر مديري المشتريات (PMI) في منطقة اليورو. بالتزامن مع الإشارات بأن تدفق الإقراض للقطاع الخاص يواصل التحسن، تشير البيانات الاقتصادية إلى أن التعافي يكسب اهتماماً وبالتالي يشير إلى تحسن في توقعات النمو في 2015. من جانب آخر، من الجدير بالذكر إلى أن المخاطر الملموسة يمكن أن تعرقل هذا التفاؤل إلى حد ما. في واقع الأمر، وعلى الرغم من أنه ليس السيناريو الأساسي الخاص بنا، الأزمة في اليونان وأوكرانيا من الممكن أن تلحق ضرر بتوقعات النمو في منطقة اليورو، في حال تدهور الوضع بشكل ملموس (خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي وجولة أخرى من العقوبات).

سلوك الأسعار لا يستدعي بالضرورة نهاية الاتجاه الصعدي الحالي.

كان التحسن في التوقعات الأوروبية وعمليات ضخ السيولة من البنك المركزي الأوروبي (ECB) داعماً للارتفاع في أسعار سوق الأسهم، وذلك يبدو جلياً من عمليات الكسر الهائلة في مؤشرات الأسهم. من وجهة نظر التحليل الفني، يشير الاتساع في هذه الكسور (من وجهة نظر إقليمية أو قطاعية أو من ناحية الحجم) إلى ارتفاع واسع النطاق وبالتالي سوق قوية من الداخل. نتيجة لذلك، الضعف الأخير في الأسعار من المحتمل أن يكون عابراً بدلاً من انعكاس في الاتجاه الصعدي الجاري. إلى جانب ذلك، بالنظر إلى مؤشر ستوكس أوروبا 600، فإن تصحيحاً على السعر قرب منطقة المقاومة الرئيسية بين 401 و 408 (مستويات الذروة في 2007 و 2000) ليس بالأمر المفاجئ إلى حد ما، ولا سيما نظراً إلى الارتفاع الحاد. بالنظر إلى انعدام أي نموذج انعكاس هبوطي ملموس في الأفق، من الصعب تقييم مخاطر الجانب الهبوطي. على الرغم من ذلك، يشير الاتساع في السوق إلى أن هبوط أكبر من 10% أمر غير مرجح، والذي يعني ضمناً بأن الدعم عند المستوى 364 (هبوط 02/02/2015) من شأنه أن يستمر. هناك مستويات في المدى المتوسط يمكن ملاحظتها عند المستوى 387 (هبوط 04/03/2015) و 374 (هبوط 17/02/2015).



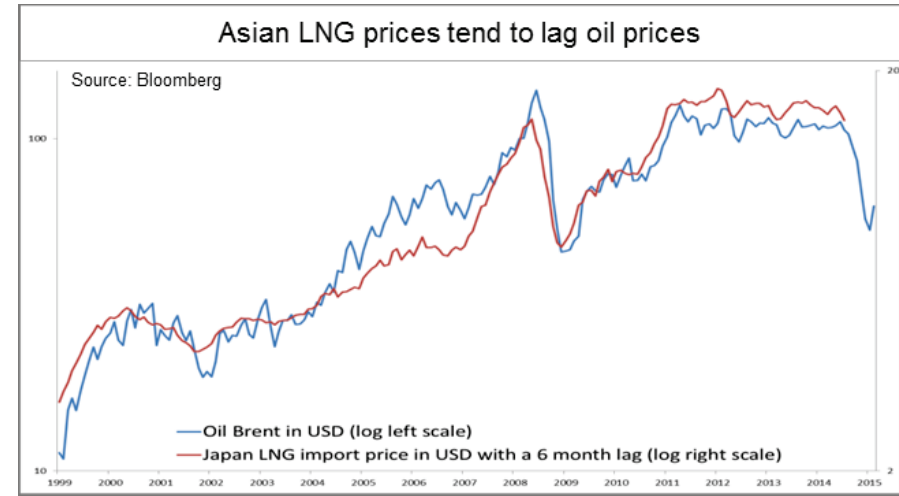
أسواق الفوركس

أوقات صعبة محتملة أمام الاقتصاد الأسترالي

معدلات التبادل التجاري الأسترالي من المرجح أن تشهد مزيداً من الهبوط

الهبوط المستمر في الأسعار في أعلى سلع الصادرات في أستراليا، الحديد والفحم، من المرجح أن يؤثر سلباً على معدلات التبادل التجاري. إلى جانب ذلك، الهبوط الحاد المتوقع في الغاز الطبيعي المسيل (LNG) من غير المرجح أو يؤدي إلى تحسن هذه التوقعات. علاوة على ذلك، في ظل الارتفاع في أحجام الصادرات، ولا سيما إلى الصين، كان ذلك داعماً لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السنوات القليلة الماضية، وتشير البيانات القادمة من الصين إلى أن الذروة الدورية في أحجام الصادرات قد تم الوصول إليها. هذه المستجدات من شأنه أن تؤدي إلى تدهور ملموس في التوقعات الاقتصادية في أستراليا. في واقع الأمر، النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المرجح أن يهبط إلى جانب صافي الصادرات، وهذا من المحتمل أن يجبر بنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) إلى مراجعة توقعات النمو الخاصة به. علاوة على ذلك، عائدات الضرائب من دخل الشركات المصدر من المتوقع أيضاً أن تنخفض، وهذا من شأنه أن يلحق الضرر بميزانية الحكومة. بوجه عام، التدهور المتواصل المتوقع في معدل التبادل التجاري الأسترالي، والضعف في التوقعات للنمو والتأثير السلبي على الميزانية العمومية، كله يشير إلى أن الارتفاع الأخير في سعر الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي (AUD/USD) من المرجح أنه في مرحلته الأخيرة.

القوة الأخيرة في أداء زوج الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي (AUD/USD) يبدو وكأنه انتعاش في منطقة ذروة البيع. من وجهة نظر التحليل الفني، فإن عدم وجود عمليات بيع حادة بسعر منخفض (استسلام) أو تشكل لقاعدة، يشير إلى أن القوة الأخيرة في أداء الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي (AUD/USD) ما هي إلا حركة في الاتجاه المضاد. الانخفاض الحاد في المراكز الصافية القصيرة للدولار الأسترالي (انظر الصفحة 8) من غير المرجح أن يوفر دعماً قوياً إضافية في أداء الدولار الأسترالي. نتيجة لذلك، منطقة المقاومة المحددة بالمستوى 0.7913 (ارتفاع 26/02/2015) و 0.8025 (ارتفاع 28/01/2015) سوف يكون من الصعب كسرها. احتمالات الجانب الهبوطي من المرجح أن تكون ناجمة على الهبوط الأخير عند 0.7561 (هبوط 11/03/2015) والمستوى النفسي عند 0.7000.



أسواق الفوركس

المراكز الصافية للفرنك السويسري تعود إلى المنطقة الإيجابية

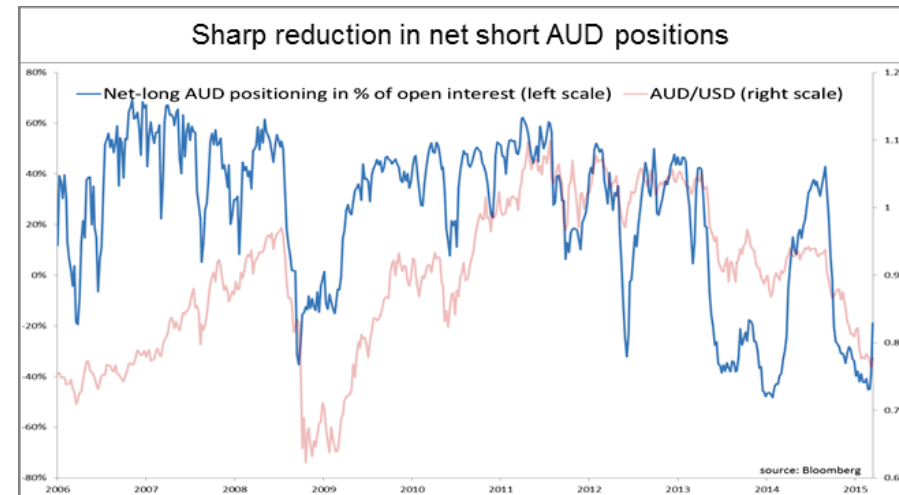
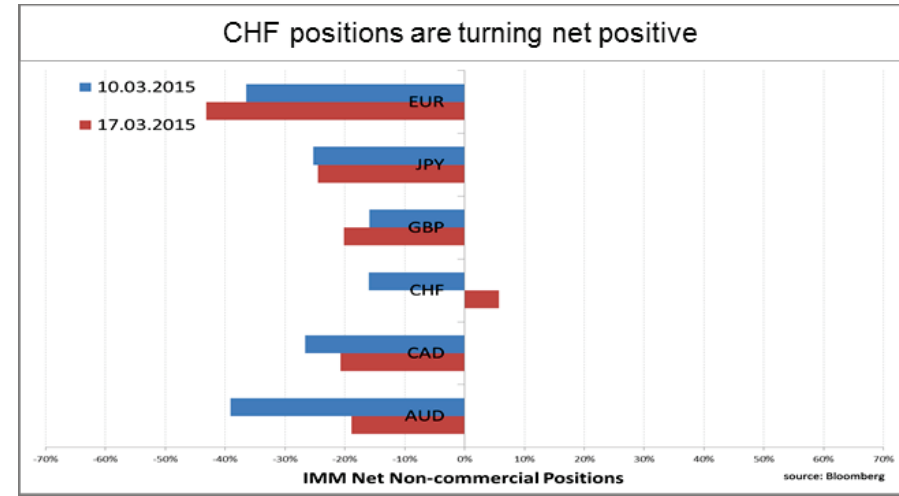
يستخدم المركز غير التجاري لسوق النقد الدولي (IMM) من أجل تصور تدفقات النقد من عملة إلى أخرى. وهي عادة ما تعتبر مؤشراً متضارباً عندما تصل إلى حدها الأقصى في تحديد المراكز.

تغطي بيانات السوق النقدية الدولية (IMM) مراكز المستثمرين للأسبوع المنتهي في 17 مارس 2015.

شهدت المراكز القصيرة لليورو زيادة قبيل اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) في مارس. التغطية الملموسة للمراكز المكشوفة المحتملة بعد التصريحات الأكثر وسيطة وحذراً من بنك الاحتياطي الفدرالي من المحتمل أنها كانت داعمة للارتفاع في سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EUR/USD). هذا وسوف تظهر أرباح كبير في المراكز القصيرة الصافية المرتفعة لليورو قبل هبوط جديد آخر في سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EUR/USD).

حدث تغيير حاد في المركز للفرنك السويسري: عادت المراكز الصافية للفرنك السويسري إلى المنطقة الإيجابية، حيث ينظر إلى أن البنك الوطني السويسري (SNB) يبداً أكثر ثقة بشأن قدرة سياسته النقدية الحالية على كبح جماح التدفقات الداخلة للفرنك السويسري. مع ذلك، الضعف الأخير في أداء زوج الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري (USD/CHF) أداء اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) من المرجح أن يزيد من الضغط على البنك المركزي السويسري لكي يلعب دوراً أكثر فعالية سواء من خلال التدخلات في العملات الأجنبية أو من خلال تخفيض أسعار الفائدة.

التغير الملموس الآخر كان في المراكز الصافية القصيرة للدولار الأسترالي: تشير المستويات الحالية (-18.86%) إلى أن المركز الطويل لزوج الدولار الأسترالي مقابل الدولار الأمريكي (AUD/USD) الآن أقل جذباً من وجهة النظر القائمة على المركز.



إخلاء مسؤولية عن المخاطر

سوف يقدم البحث أو يطور أو يوقف التغطية بقرار فردي ومطلق من مكتب الإستراتيجية في بنك سويسكوت. التحليلات الواردة في هذه الوثيقة قائمة على عدد هائل من الافتراضات. الافتراضات المختلفة من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل ملموس. يمكن أن يتفاعل المحلل (المحللون) المسؤولون عن تحضير هذا التقرير مع الموظفين في مكتب التداول، وموظفي قسم المبيعات وأي دوائر أخرى وذلك بغرض جمع ومزامنة وتفسير معلومات السوق. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً بتحديث أو مواكبة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ولن يكون مسؤولاً عن أي نتيجة أو ربح أو خسارة بناء على هذه المعلومات، كلياً أو جزئياً.

يحظر بنك سويسكوت على وجه الخصوص إعادة توزيع هذه المادة كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك سويسكوت، ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية أياً كان نوعها حول أفعال وتصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. © بنك سويسكوت 2014. جميع الحقوق محفوظة.

في حين أنه تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن البيانات المتداولة والمستخدمة في البحث وراء هذه الوثيقة موثوقة، ليس هناك ما يضمن صحتها ولن يقبل بنك سويسكوت والشركات التابعة له تحمل أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي أخطاء أو سهو، أو فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو موثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. لا تمثل هذه الوثيقة أي توصية لبيع و/ أو شراء أي منتجات مالية ولا تعتبر التماساً و/ أو عرضاً للدخول في أي تعاملات. تعتبر هذه الوثيقة جزءاً من بحث اقتصادي وليس الغرض منها أن تشكل أي نصيحة استثمارية، أو التماس للتعامل بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من الاستثمارات.

على الرغم من أن كل استثمار يتضمن درجة من المخاطرة إلى حد ما، إلا أن خطورة خسارة التداول في عقود صرف العملات الأجنبية يمكن أن تكون كبيرة. وبناء عليه إذا كنت مهتماً بالتداول في هذا السوق، يجب أن تكون واعياً ومدركاً للمخاطرة المتعلقة بهذا المنتج لكي تتمكن من اتخاذ القرار المستنير والصائب قبل الاستثمار. ينبغي عدم تفسير المادة المعروضة في هذه الوثيقة على أنها نصيحة أو إستراتيجية تداول. يبذل بنك سويسكوت جهوداً كبيرة لاستخدام معلومات موثوقة وواسعة، ولكننا لا نقدم أي تعهد على دقتها أو اكتمالها. إضافة إلى ذلك، لن يكون علينا أي التزام لإبلاغكم عندما تتغير الآراء أو البيانات في هذه المادة. أي أسعار واردة في هذا التقرير مدرجة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل أي عمليات تقييم أو ضمانات فردية أو أي أدوات مالية.

هذا التقرير خاضع للتوزيع فقط تحت ظروف معينة وفقاً لما يسمح به القانون المعمول به. لا شيء في هذا التقرير يمثل أو يشكل تعهداً بأن أي إستراتيجية استثمار أو توصية واردة في هذه الوثيقة مناسبة أو ملائمة للظروف الفردية الخاصة بالمتلقي أو تشكل خلاف ذلك توصية شخصية. هذه الوثيقة منشورة فقط وحصراً لأغراض المعلومات، ولا تشكل أي إعلان ولا ينبغي تفسيرها على أنها التماس أو عرض للشراء أو البيع لأي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة في أي ولاية قضائية. ليس هناك أي تعهد أو كفالة سواء صراحة أو ضمناً، واردة فيما يتعلق بدقة وكثافة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك سويسكوت، والشركات التابعة له والشركات الفرعية، كما أنها ليست بغرض أو يقصد أن تكون بياناً أو ملخصاً كاملاً للأوراق المالية أو الأسواق أو التطورات المشار إليها في هذه التقرير. لا يضمن بنك سويسكوت حصول المستثمرين على أرباح، كما أنه لا يضمن مشاركة المستثمرين أي أرباح استثمارية ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية عن أي خسائر استثمارية. تنطوي الاستثمارات على مخاطر ويتعين على المستثمرين توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير من قبل المتلقين كبديل عن ممارسة القرارات الخاصة بهم. أي آراء واردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات فقط وهي خاضعة للتغير والتعديل دون إشعار ويمكن أن تختلف أو تكون مخالفة للآراء المعرب عنها بواسطة أي مجالات أو مجموعات اقتصادية أخرى لبنك سويسكوت وذلك نظراً إلى استخدام معايير وافتراضات مختلفة. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً أو مسؤولاً عن أي صفقة أو نتيجة أو مريح أو خسارة بناء على هذا التقرير، كلياً أو جزئياً.